

كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد مصطفى، خلال مشاركته في أعمال الاجتماع الثالث للتحالف الدولي الذي يهدف إلى دعم حل الدولتين، يدعو فيها إلى العمل فوراً على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، مضيفاً أنه يجب ألا تحكم أي سلطة غير السلطة الفلسطينية قطاع غزة.*
أوسلو، 2025/1/15

مصطفى: يجب ألا تحكم أي سلطة غير السلطة الفلسطينية قطاع غزة

بمشاركة رئيس الوزراء محمد مصطفى، انطلقت اليوم الأربعاء، في العاصمة النرويجية أوسلو، أعمال الاجتماع الثالث للتحالف الدولي الذي يهدف إلى دعم حل الدولتين. ويشهد المؤتمر حضوراً دولياً واسعاً، حيث يشارك إلى جانب رئيس الوزراء، وزير الخارجية النرويجي اسبن بارث، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، والمفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني، وممثلون عن أكثر من 80 دولة ومنظمة دولية. ويتوقع أن يناقش المؤتمر طرق تعزيز الدعم الإنساني للفلسطينيين، خصوصاً في ظل الظروف المأساوية في غزة، بالإضافة إلى السبل الممكنة لإعادة إحياء مسار المفاوضات بين الطرفين. وسيبحث الحاضرون في تعزيز دعم أونروا، التي تلعب دوراً محورياً في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وهذا الاجتماع الثالث لـ"التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين"، الذي أعلن إنشائه في أيلول/سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقال رئيس الوزراء: إنه يجب العمل فوراً على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية. وأضاف رئيس الوزراء، أنه يجب ألا تحكم أي سلطة غير السلطة الفلسطينية قطاع غزة. وقال مصطفى، إن اعترافكم بدولة فلسطين خطوة تقودنا نحو تحقيق السلام العادل والدائم ويوضح أهمية حل الدولتين على الحدود المعترف بها دولياً واحترام الأمن، إن الاعتراف يؤكد أهمية السير نحو العدالة والسلام والحقوق التي يجب دعمها. وقدر جهود كل الأطراف لتكريس حل الدولتين، قائلاً: "نحن في ظلام حالك، فالواقع الفلسطيني تحت الاحتلال صعب بسبب شدة الحال وقسوته، وفشل المجتمع الدول في تأمين الحقوق الأساسية التي تجب صيانتها".

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

وتابع: إن الشعب الفلسطيني يقع منذ عقود تحت العدوان، ومنذ أكثر من سنة ونصف سنة غزة تحت الإبادة الجماعية، ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو والحكومات الإسرائيلية تقوض حل الدولتين وتبني المستعمرات وتدير ظهرها للقوانين الدولية، وتقيد عمل المؤسسات الدولية، وخاصة الأونروا. ودعا رئيس الوزراء إلى رفض كل قوانين إسرائيل ضد الأونروا، لأنها تضرب حقوق الفلسطينيين ومبدأ حل الدولتين وتقضي على أي أمل لتحقيق السلام. وأضاف، يجب أن يكون هناك عمل حاسم وجاد وأن يكون التضامن على المستوى الدولي لإحراز تقدم ملموس لتكريس حل الدولتين لمواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وتطبيق المساءلة وتعبيد الطريق لحل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>